

Distr.: General
19 May 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

مو جز

يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/63/514)، ويقدم استعراضاً للحالة المالية للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وتوقعات مستكملة استناداً إلى المعلومات المتاحة حتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.

ويتناول التقرير أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة؛ والاشتراكات المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ وديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانت الأنصبة المقررة خلال عام ٢٠٠٨ أعلى مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين، ولكنها كانت أقل بالنسبة للميزانية العادية والمخطط العام لتحديد مباني المقر. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أقل مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بالنسبة لجميع الفئات، باستثناء عمليات حفظ السلام.



وكانت الأرصدة النقدية في نهاية عام ٢٠٠٨ أعلى مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٧ بالنسبة لجميع الفئات، باستثناء الميزانية العادية.

وانخفضت المبالغ المستحقة للبلدان التي قدمت قوات ومعدات لتبلغ ٤٣١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مما يدل على أن المدفوعات قد تجاوزت الالتزامات الجديدة المتكبدة خلال عام ٢٠٠٨.

ولئن كانت الحالة في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تدل على تحقيق تحسينات مقارنة بالحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فقد برز في عام ٢٠٠٩ اتجاه سلبي، عبر جميع الفئات، في عدد الدول الأعضاء التي وفّت بكامل التزاماتها إزاء الأمم المتحدة في الوقت المحدد. ويتوقع أن تكون الأرصدة النقدية إيجابية في نهاية عام ٢٠٠٩؛ ولكن الاشتراكات المقررة غير المسددة لا تزال تتركز بشكل كبير بين قلة من الدول الأعضاء، وستتوقف النتيجة النهائية لعام ٢٠٠٩ بدرجة كبيرة على المدفوعات التي تسدها هذه الدول خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩.

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير، الذي يستكمل المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/63/514)، استعراضا للحالة المالية للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وتوقعات مستكملة على أساس المعلومات المتاحة حتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢ - وتدل الحالة القائمة في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على تحقيق تحسينات مقارنة بالحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن بعض المؤشرات تعكس استمرار التقدم في مطلع عام ٢٠٠٩، فقد ظهر اتجاه سلبي، عبر جميع الفئات، في عدد الدول الأعضاء التي تفي بكامل التزاماتها إزاء الأمم المتحدة في الوقت المحدد.

٣ - وتقاس القوة المالية للأمم المتحدة عادة بأربعة مؤشرات رئيسية هي: الأنصبة المقررة؛ والاشتراكات المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ وديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء.

ثانيا - استعراض الحالة المالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

٤ - يبين استعراض الحالة المالية انخفاضات في مستوى الأنصبة المقررة للميزانية العادية (من ٢٠٥٤ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ١٨٨٠ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، والمخطط العام لتجديد مباني المقر (من ٣٥٣ مليون دولار إلى ٣٤١ مليون دولار)، وزيادات في عمليات حفظ السلام (من ٦٩٣٥ مليون دولار إلى ٧٥٩٩ مليون دولار) والمحكمتين الدوليتين (من ٢٩٦ مليون دولار إلى ٣١٠ ملايين دولار). وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر أقل مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٧. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام أعلى مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٧.

٥ - ويود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٢٥ التي سددت بالكامل جميع اشتراكاتها المقررة المستحقة والواجبة السداد، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، للميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام، والمحكمتين الدوليتين، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، وهي: أذربيجان، أستراليا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، بولندا، تايلند، جزر سليمان، الجمهورية التشيكية، جمهورية سلوفاكيا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك،

سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، فنلندا، كازاخستان، كرواتيا، كندا، الكويت، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا. وتُحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذو هذه البلدان.

ألف - الميزانية العادية

٦ - كانت كل من الأنصبة المقررة والمدفوعات للميزانية العادية أقل في عام ٢٠٠٨ مما كانت عليه في عام ٢٠٠٧. بمقدار ١٧٤ مليون دولار وبمقدار ٩٦ مليون دولار، على التوالي. وكانت الاشتراكات المقررة غير المسددة أقل بمقدار ١١ مليون دولار، حيث بلغت ٤١٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مقارنة بمبلغ ٤٢٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٧ - وفيما يمثل ظاهرة إيجابية، وصل عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٦ دولة عضواً، وهو ما يزيد بمقدار ست دول عن عددها في عام ٢٠٠٧. ويود الأمين العام أن يشكر الدول الأعضاء التي وفّت بالكامل بالتزاماتها للميزانية العادية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ويحث جميع الدول الأعضاء التي لم تسدد كامل اشتراكاتها المقررة على أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

٨ - ومن مبلغ قدره ٤١٧ مليون دولار ظل غير مسدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانت نسبة تزيد على ٩٧ في المائة مستحقة على ثلاث دول أعضاء فقط (جمهورية إيران الإسلامية وشيلي والولايات المتحدة الأمريكية)، ونسبة تقل عن ٣ في المائة مستحقة على بقية الدول الأعضاء الـ ٤٣. وقد سدد ما مجموعه ٧٦ دولة عضواً كامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية بحلول ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، مقارنة بـ ٨٦ بحلول ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٩ - ويجسد الوضع المالي للميزانية العادية في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، مقارنة بما كان عليه في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، الناتج الصافي للارتفاع في الأنصبة المقررة والارتفاع في المدفوعات المقبوضة. وكانت الاشتراكات المقررة غير المسددة أعلى بمبلغ قدره ٢١٦ مليون دولار في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ عما كانت عليه منذ عام مضى. ويتركز أيضاً مبلغ ١,٥ بليون دولار المستحق غير المسدد حتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ بدرجة عالية بين تسعة بلدان (ألمانيا، البرازيل، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا، الصين، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الولايات المتحدة)، حيث استحققت عليها نسبة ٩٤ في المائة من المجموع. ومن الواضح أن النتيجة النهائية لعام ٢٠٠٩ ستتوقف لدرجة كبيرة على ما تتخذه هذه الدول الأعضاء بالذات من إجراءات.

١٠ - وتتألف الموارد النقدية للميزانية العادية من: الصندوق العام الذي تسدد له الاشتراكات المقررة؛ وصندوق رأس المال المتداول، الذي تأذن الجمعية العامة بدفع سلف له بصورة دورية؛ والحساب الخاص. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، كان متاحا للميزانية العادية مبلغ نقدي قدره ١٩ مليون دولار. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وصل هذا المبلغ إلى ٧٩١ مليون دولار، فضلا عن مبلغ قدره ٣٩٣ مليون دولار في الحسابين الاحتياطين ذوي الصلة (صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص). ويعزى هذا التغير الإيجابي فيما يخص الميزانية العادية إلى الزيادة الصافية في المدفوعات مقابل المصروفات في الربع الأول من السنة. وتعزى الزيادة الطفيفة في الحساب الخاص بمبلغ مليون دولار، بعد أن كان ٢٤٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إلى الفائدة المتراكمة التي قُيدت فيه. وفي هذه المرحلة، يتوقع أن يكون الرصيد النقدي للميزانية العادية إيجابيا في نهاية السنة. وسيتوقف الوضع النهائي لعام ٢٠٠٩ لدرجة كبيرة على ما تتخذه البلدان التسع المشار إليها أعلاه من إجراءات (انظر الفقرة ٩ أعلاه).

باء - عمليات حفظ السلام

١١ - لما كان الطلب على أنشطة حفظ السلام بحكم طبيعته أمرا لا يمكن التنبؤ به، فمن الصعب التنبؤ بالنتائج المالية بأي قدر من الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لحفظ السلام فترة مالية مختلفة، تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه عوضا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ ويتم تحديد الأنصبة المقررة بصورة منفصلة لكل عملية. ونظرا لأنه لا يمكن تحديد الأنصبة المقررة في الوقت الحالي إلا لفترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإن الأنصبة تُحدد لفترات مختلفة على مدار العام. ومن شأن جميع هذه العوامل أن تعقد إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام من جهة والحالة المالية للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين من جهة أخرى.

١٢ - وكان مجموع المبلغ المستحق غير المسدد لعمليات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠٠٨ أقل بقليل من ٢,٩ بليون دولار، مقارنة بالمبلغ المناظر في نهاية عام ٢٠٠٧ وقدره نحو ٢,٧ بليون دولار. وكان أكثر من ثلثي مبلغ ٢,٩ بليون دولار، غير المسدد في نهاية عام ٢٠٠٨، مستحقا على دولتين عضوين (١٠٩٧ مليون دولار على اليابان، و ٨٦٠ مليون دولار على الولايات المتحدة).

١٣ - ونظرا لعدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة أكبر في التقيد التام بمواعيد دفع أنصبتها المقررة. ويود الأمين العام أن يوجه الشكر بصفة خاصة إلى الدول الأعضاء البالغ

عددها ٢٥ التي سددت جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد لعمليات حفظ السلام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وهي: أذربيجان، أستراليا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، بولندا، تايلند، جزر سليمان، الجمهورية التشيكية، جمهورية سلوفاكيا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، فنلندا، كازاخستان، كرواتيا، كندا، الكويت، النمسا، موناكو، النرويج، نيوزيلندا.

١٤ - وعلى الرغم من أن النقدية المتاحة لحفظ السلام في نهاية عام ٢٠٠٨ زادت على ٢,٧ بليون دولار، فإن هذا المبلغ قُسم بين حسابات منفصلة يتم إمسائها لكل عملية من عمليات حفظ السلام؛ وعلاوة على ذلك، يخضع استخدام تلك النقدية لقيود. فقد قضت الجمعية العامة في قراراتها بشأن تمويل عمليات حفظ السلام بعدم تمويل أي بعثة لحفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات لحفظ السلام عاملة أخرى. وفضلا عن ذلك، فإن صلاحيات الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام تقصر استعمال هذا الصندوق على العمليات الجديدة وعلى توسيع نطاق العمليات القائمة. ومن مجموع النقدية المتاحة في حسابات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠٠٨، كان هناك مبلغ قدره ٢ ١٠٥ ملايين دولار مرصودا للبعثات العاملة، و ٥٠٤ ملايين دولار مرصودا للبعثات المغلقة، ورصيد قدره ١٤٣ مليون دولار مرصودا للصندوق الاحتياطي لحفظ السلام.

١٥ - وشهدت الحالة المالية لعمليات حفظ السلام تحسنا كبيرا في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩. فقد صدرت بحلول ذلك التاريخ أنصبة مقررة جديدة تقل بدرجة طفيفة عن ١,٥ بليون دولار. وفي مقابل ذلك، وردت أنصبة تزيد على ٢,٦ بليون دولار، مما خفض المبلغ غير المسدد من أكثر من ٢,٨ بليون دولار إلى أقل من ١,٨ بليون دولار. وفي هذا الصدد، يود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء العشرين التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، وهي: أذربيجان، ألمانيا، أوغندا، أيرلندا، إيطاليا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، سلوفاكيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، طاجيكستان، فنلندا، كرواتيا، كندا، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا.

١٦ - واستنادا إلى المعلومات المتاحة حاليا، يتوقع أن يصل مجموع المبالغ النقدية المتاحة في حسابات عمليات حفظ السلام عند نهاية عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٢,٣ بليون دولار مقسمة على النحو التالي: ١,٧ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة، و ٤٤٩ مليون دولار في حسابات البعثات المغلقة، و ١٥٢ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

وقد بنيت هذه التقديرات على أساس الإيرادات والنفقات المسقطة وعلى أساس الاقتراح بالاحتفاظ بأرصدة نقدية في عمليات حفظ السلام المغلقة.

١٧ - ومن مبلغ الـ ٤٤٩ مليون دولار المتوقع توافره في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة في نهاية عام ٢٠٠٩، يتصل مبلغ ٢١٩ مليون دولار منه بمبالغ واجبة الدفع نظير التزامات غير مسددة، كالمدفوعات المتعلقة بالقوات والمعدات، مما لا يترك سوى مبلغ ٢٣٠ مليون دولار متاح لإمكانية الاقتراض التناقلي لصالح حسابات أخرى، بما في ذلك الميزانية العادية والمحكمتان الدوليتان وعمليات حفظ السلام الجارية. وفي عام ٢٠٠٨، اقتضى الأمر القيام بعملية اقتراض تناقلي من حسابات عمليات حفظ سلام مغلقة لصالح سبع عمليات جارية (بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي).

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٨ - شهدت الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين لرواندا وجمهورية يوغوسلافيا السابقة تحسناً في عام ٢٠٠٨. فقد انخفضت المبالغ غير المسددة للمحكمتين من ٣٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٦ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨.

١٩ - وكان المبلغ غير المسدد من الأنصبة المقررة البالغ ٣٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨ يتوزع بين عدد صغير من الدول، حيث كان أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع المبلغ مستحقاً على دولتين فقط من الدول الأعضاء (١٩ مليون دولار مستحقة على الولايات المتحدة، و ٢ مليون دولار مستحقة على إندونيسيا). ولذا، فإن الكثير سيتوقف على الإجراءات التي تتخذها هاتان الدولتان.

٢٠ - وقد سددت ما مجموعه ١٠٥ دول في نهاية عام ٢٠٠٨ كامل أنصبتها المقررة عليها للمحكمتين الدوليتين، فبلغ المستوى نظيره في نهاية عام ٢٠٠٧. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره لهذه الدول الأعضاء الـ ١٠٥ التي سددت بالكامل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الأنصبة المقررة عليها، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

٢١ - وقد تفاقمت الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين في عام ٢٠٠٩. ذلك أن عدد الدول التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة للمحكمتين في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، كان أقل في أيار/مايو ٢٠٠٩ بثماني عشرة دولة. ووصلت الأنصبة غير المسددة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩

إلى ١٥٨ مليون دولار، مما يعكس مستوى أعلى من المبلغ غير المسدد في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ وقدره ١٤٧ مليون دولار. بيد أنه استناداً إلى الإسقاطات الحالية، يتوقع أن تنهي المحكمتان السنة بأرصدة نقدية إيجابية. ومرة أخرى، ستتوقف النتيجة الفعلية على ما إذا كانت الدول الأعضاء ستواصل الوفاء بالتزاماتها المالية لهاتين المحكمتين.

دال - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢٢ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦١ على ميزانية للمخطط العام لتجديد مباني المقر بمبلغ مجموعه ١,٨٨ بليون دولار. وقد وافقت الجمعية العامة على الخيارين التاليين لتمويل باقي المشروع:

(أ) سداد الأنصبة المقررة دفعة واحدة، بحيث تسدد الدول الأعضاء أنصبتها المقررة في المخطط العام لتجديد مباني المقر بالكامل في عام ٢٠٠٧، وفقاً لمعدلات الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٧؛

(ب) سداد الأنصبة المقررة على أساس متعدد السنوات، بحيث تسدد الدول الأعضاء دفعات متساوية على مدى خمس سنوات، وفقاً لمعدلات الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٧.

٢٣ - وقد اختارت اثنتا عشرة دولة عضوا السداد دفعة واحدة، في حين اختارت بقية الدول الأعضاء البالغ عددها ١٨٠ دولة نظام السنوات المتعددة. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، كانت ١٨٥ دولة عضوا قد سددت مدفوعات بلغ مجموعها ١,٠٤٨ مليون دولار، ولا يزال هناك مبلغ غير مسدد قدره ١٣٩ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، قام عدد من الدول الأعضاء التي لم تختار السداد دفعة واحدة بدفع مبالغ مقدما مجموعها ١١٨ مليون دولار.

٢٤ - وبالإضافة إلى تكلفة المشروع، وافقت الجمعية العامة على إنشاء احتياطي لرأس المال المتداول بمبلغ ٤٥ مليون دولار. وسيمول هذا الاحتياطي بسلف تقدمها الدول الأعضاء، وتقسم وفقاً لمعدلات الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٧. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، كانت ١٦٣ دولة عضوا قد سددت بالفعل مبالغ إلى احتياطي رأس المال المتداول بلغ مجموعها ٤٤,٩ مليون دولار.

٢٥ - وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، كانت ٨٤ دولة عضوا قد سددت بالكامل الأنصبة المستحقة والواجبة السداد، في حين سددت ١٠١ من الدول الأعضاء الأخرى مدفوعات جزئية. ومما يدعو للأسف، أن ٧ دول أعضاء لم تسدد حتى الآن أي مدفوعات للمخطط العام لتجديد المقر.

ثالثا - الديون المستحقة للدول الأعضاء

٢٦ - وصل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المبلغ المستحق للقوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات إلى ٤٣١ مليون دولار. ومن المتوقع أن تزداد الالتزامات الجديدة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨، وهو ما يعزى أساسا إلى زيادة نشر قوات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي في دارفور، ونشر عنصر عسكري في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ونشر عدد إضافي من القوات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقابلها جزئيا، إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وتقليص حجم وحدات الشرطة المشكلة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتخفيض القوام العسكري المأذون به لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٢٧ - ومع مراعاة الالتزامات الجديدة المسقطة بمبلغ ١,٩ بليون دولار والمدفوعات المسقطة بمبلغ أقل قليلا عن ١,٦ بليون دولار، فمن المتوقع أن يرتفع الدين إلى ٧٦٥ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩. وقد وصل في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ المبلغ المستحق إلى ٩١٩ مليون دولار، نصفه تقريبا مستحق لسبع دول أعضاء (باكستان والهند وبنغلاديش ومصر والأردن ونيبال ونيجيريا). وتتوقف المدفوعات المتوقعة لعام ٢٠٠٩ على الانتهاء في الوقت المناسب من وضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، من أصل ٢٧١ مذكرة تفاهم لجميع بعثات حفظ السلام، بلغ عدد المذكرات التي لم توضع في صيغتها النهائية بعد ٢٩ مذكرة (١١ في المائة). وبطبيعة الحال، فإن مستوى المدفوعات سيتوقف أيضا على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

رابعا - الاستنتاجات

٢٨ - هناك بعض العلامات المشجعة على إحراز تقدم في الحالة المالية للمنظمة في نهاية عام ٢٠٠٨. وهناك بعض المؤشرات أيضا على استمرار هذا التقدم في عام ٢٠٠٩. وجدير بالذكر أن الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ تقل كثيرا عن المستوى الذي كانت عليه قبل عام مضى. بيد أنه فيما يتعلق بالميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين، فإن الأنصبة غير المسددة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ تزيد عما كانت عليه في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، فإن الأنصبة غير المسددة لا تزال موزعة بين قلة من الدول الأعضاء، مما يجعل النتيجة النهائية لعام ٢٠٠٩ تتوقف إلى حد كبير على الإجراءات التي ستتخذها تلك الدول الأعضاء ذاتها.

٢٩ - وفيما يتعلق بعدد من الدول الأعضاء التي تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة على نحو كامل، ظهر في عام ٢٠٠٩ اتجاه سلبي. ففي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، كان عدد الدول الأعضاء التي لم تسدد بالكامل أنصبتها المقررة أقل مما كان عليه عددها قبل عام بالنسبة لجميع الفئات. وفي هذا السياق، يود الأمين العام أن يشيد بصفة خاصة بالدول الأعضاء التي سددت بالكامل في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ كل الأنصبة المستحقة والواجبة السداد إلى الميزانية العادية، والمحكمتين الدوليتين، وعمليات حفظ السلام، والمخطط العام لتحديد مباني المقر، وهي: أذربيجان، أوغندا، أيرلندا، إيطاليا، الجمهورية التشيكية، جمهورية ملدوفا، سلوفاكيا، سنغافورة، سويسرا، طاجيكستان، فنلندا، كرواتيا، كندا، موناكو، النمسا، نيوزيلندا. وبالإضافة إلى ذلك، دفعت أستراليا بالكامل في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ أنصبتها المستحقة والواجبة السداد. وتحت سائر الدول الأعضاء على أن تحذو حذو هذه البلدان.